

السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا

COMMON MARKET FOR EASTERN AND SOUTHERN
AFRICA (COMESA)

هي منطقة تجارة تفضيلية تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، وتضم في عضويتها 21 دولة.

الدول الاعضاء هي

(مصر، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي،

إريتريا، إثيوبيا، الصومال، ليبيا، تونس، سيشل، جمهورية الكونغو الديمقراطية

، إسواتيني، أوغندا، رواندا، بروندي، جزر القمر)

المقر الرئيسي: لوساكا، زامبيا

تاريخ التأسيس: 5 نوفمبر 1993

اللغات الرسمية: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، البرتغالية

اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية ودول الكوميسا

نشأة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA

في 21/12/1981 تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا
PTA – Preferential Trade Area وبخلت حيز التنفيذ في 30/9/1982.

نتيجة للنجاح الذي حققته هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينهم وذلك
بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA كخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة
الاقتصادية الأفريقية وتم توقيع الاتفاقية في 8/12/1994 لتحل السوق المشتركة لشرق وجنوب
أفريقيا محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية PTA

مدى الاتفاقية

سارية إلا إذا قررت هيئة رؤساء الدول والحكومات إلغاؤها بناءً على توصية المجلس الوزاري
تاريخ انضمام مصر للاتفاقية

انضمت مصر إلى الاتفاقية في مايو 1998

الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة

التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء وذلك عن طريق تشجيع
هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبنّي المشترك لسياسات
الاقتصاد الكلي وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين
الدول الأعضاء.

التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعاير للحدود.

التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر
التنمية الاقتصادية في المنطقة.

الدول الأعضاء

تضم الكوميسا في عضويتها 20 دولة بيانها كالتالي:

مصر ، أنجولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا،
كينيا، مدغشقر ، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا،
وزيمبابوي.

ملحوظة: انسحبت تنزانيا من اتفاقية الكوميسا في سبتمبر 2000.

الهيكل المؤسسي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA

يتكون الهيكل المؤسسي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا من:



المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي

ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

نموذج مقترح لدراسة تأثير اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا على عجز الميزان التجاري المصري

ا.د جمال محمود عطية عيد أ. د.صابر عدلي شاكر عبدالرحمن مي زكي حسن الجابري

قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية - كلية التجارة وإدارة الأعمال

بيانات البحث

استلام: 2022 / 2 / 2
قبول: 2022 / 8 / 9

**الكلمات
المفتاحية:**
**اتفاقية السوق
المشتركة لشرق
وجنوب أفريقيا -
الميزان التجاري
إجراءات ضبط
الاستيراد**

ساهمت اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) بشكل إيجابي في زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية كما أنها تتيح للمنتجين المصريين فرصة فتح أسواق جديدة بقرن أفريقيا وخاصة أن مصر لديها تكنولوجيات حديثة بالنسبة لأفريقيا وسائل متطورة في الصناعة المصرية وأيضا يفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجين المصريين سيؤدي ذلك إلى تحسين الجودة أملا في إتاحة سلع جديدة بسعر جيد ومنافس وخاصة أنها تمثل سوقاً رحبة ومتنامياً تستطيع من خلاله الدول النامية تبادل الحديد من المنتجات فيما بينها إذ يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تمثل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع بميزة عالية في إنتاجها مقارنة بالحديد من دول الاتفاقية

ومن تم هدف البحث إلى استخدام نموذج الجاذبية لتحليل الميزان التجاري لدول اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المعروفة باسم كتل الكوميسا، والذي تشمل على 21 دولة وتتضمن دول الاتفاقية في مصر - بوروندي - كينيا - موريشيوس - الصومال - زيمبابوي - جزر القمر - إريتريا - ليبيا - رواندا - تونس - جيبوتي - أثيوبيا - مدغشقر - سيشل - أوغندا - جمهورية الكونغو الديمقراطية - سوازيلاند - مالاوي - السودان - زامبيا خلال فترة الدراسة (2001-2020)، باستخدام البيانات المدمجة Panel Data كما تم استخدام نفس البيانات المستخدمة في نموذج الجاذبية في نموذج ARIMA للتنبؤ بالميزان التجاري وحجم الصادرات والواردات وإيهم سيكون صاحب الأثر الأكبر على الميزان التجاري بالفترة 2021-2030، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تناول نبذة عن كتل الكوميسا، وتحليل للميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا صادرات وواردات والذي يعتبر مؤثر لاتجاهات التجارة البينية بين مصر ودول الاتفاقية.

وتوصلت إلى أن اتفاقية الكوميسا لها أثر إيجابي على مقدار تحسن الميزان التجاري طبقاً لنتائج نموذج الجاذبية إلا أنه هناك ضعف نسبي في معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا بالإضافة إلى ذلك تبين أن مصر تتمتع بقدرات تنافسية متوسطة نسبياً في الأسواق الأفريقية وكذلك عدم تمتع مصر بميزة تنافسية سعرية في معظم السلع المصدرة إلى دول الكوميسا

أما بالنسبة لنموذج التنبؤ فوصلت الدراسة إلى أن القيم التنبؤية من خلال نموذج الانحدار الذاتي المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) لقيمة الفائض في الميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا للفترة 2021-2030 تنبأ بزيادة في فائض الميزان التجاري خلال هذه الفترة بلغ حوالي (21.2%) إلا أن معدل النمو المتوقع لفائض الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا يرجع إلى التنبؤ بانخفاض الواردات المصرية بمعدل 19.2%

وأوصى بالبحث بضرورة الاستفادة من الأسواق النامية في دول اتفاقية الكوميسا كأسواق واعده تشتم بزيادة معدلات الطلب على الواردات وتنوع الأنواع للسلع المستوردة من خارج الاتفاقية والعمل على توفير خطوط شحن منتظمة لهذه الأسواق وتوفير الضمانات الائتمانية للتصدير من خلال شركات ضمان الصادرات وفروع البنوك المصرية في هذه الدول

الباحث المسؤول: مي زكي حسن الجابري
البريد الإلكتروني: maielgabni@gmail.com

© The Author(s) 2022.